الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأحد

21 **أغسطس** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الشرطة الأسرية... صمام أمان للمجتمع

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 محرم 1444هـ - 21 أغسطس 2022م
https://www.alriyadh.com/1967533

بنفسيات مهزوزة، ودموع تكاد لا تجف من أعينهم يجد بعض الأطفال والأمهات والآباء أنفسهم، داخل مراكز الشرطة، فيما تصرخ طفلة أخرى من داخل مركز شرطة في منطقة أو محافظة وهي في حالة ذعر، ممسكةً بيد شقيقها ووالدتها ونوبات من البكاء والخوف الشديدين لا تفارقها، بعد ما وجدت نفسها وأفراد أسرتها بين لصوص، وقتلة، ومخمورين يهذون ويضحكون دون وعي منهم في أعين العابرين من داخل أروقة مراكز الشرطة.

مناظر لم تعتد عليها الأسرة السعودية ولا تحتملها براءة الأطفال، وتؤكدها وزارة العدل في المملكة، عبر إحصاءاتها، وتصنيفاتها للأرقام المرتفعة لنسبة القضايا المتعلقة بشؤون الأسرة في السنوات الأخيرة، والمحالة لها من مراكز الشرطة ومن فروع النيابة العامة للمطالبة بسرعة البت فيها، وإصدار الأحكام والصكوك القضائية لحفظ حقوق المتنازعين في تلك القضايا الأسرية للبدء في تنفيذها.

حلقة مفقودة للتعامل مع القضايا الأسرية تؤكدها أرقام تعلن بين فترة وأخرى في شأن المشكلات الأسرية وتفاقمها، ومشاهد وقصص مروعة تؤكد ضرورة البحث عن هذه الحلقة لعلاج المشكلة قبل تفاقمها وتطورها وإفرازها لجرائم مستحدثة أخرى ترتبط بالشأن الأسري وتساهم في التفكك الاجتماعي، وحقائق تؤكد لنا أن الحاجة باتت ضرورة لاستحداث وتفعيل مراكز «الشرطة الأسرية» بالمملكة، لوقف نزيف التفكك الأسري وخفض معدلات الجرائم والنزاعات العائلية وحفظ هيبة الأسرة اليوم.

خصوصية في التعامل مع قضايا الأسرة والحد من وصولها إلى المحاكم

باتت ضرورة

وفي ظل تصنيف المشكلات الأسرية ضمن مسمى الجرائم الأسرية وبعد تخصيص وزارة العدل لمحاكم الأسرة والتي في الغالب تكون مخصصة للبت في القضايا المتعلقة بشؤون الأسرة التي ترد إليها من شرط المناطق والمحافظات بعد إحالتها من النيابة العامة، بات استحداث ما يتعارف عليه بمراكز الشرطة الأسرية ضرورة اليوم، بعد أن أثبتت الدراسات والأبحاث أن آلية الإجراءات المطبقة حالياً في مراكز شرط مناطق ومحافظات المملكة، والمتعلقة بحالات الإبلاغ والشكوى التي تردها من الأمهات أو الفتيات، أو الأطفال، لم تعد مجدية للتعامل مع تلك القضايا الأسرية المعقدة والمترابطة والتي يغلب عليها طابع السرية، حيث يكتفى في غالبها بالتعهدات داخل مراكز الشرطة ولا يؤخذ غالبها بنوع من الجدية والمهنية الاجتماعية، والنفسية، والمطلوب إعادة التعامل مع تلك الأنواع من المشكلات للحد مما قد يترتب على غالبها من عواقب وخيمة داخل الأسرة، حيث تكون آثاره وخيمة وكارثية على المجتمع بسبب عدم التعامل معها بمهنية ومهارة أثناء استقبالها في لحظتها، إضافةً إلى تضرر الأسرة خاصة الأطفال والنساء من وجودهم في مراكز غير مختصة فعلياً لمثل هذه القضايا، فوجودهم في مكان غير لائق بهم يؤدي إلى عواقب وخيمة وآثار نفسية عليهم مستقبلاً، إلى جانب فقدان طابع السرية والخصوصية لقضايا تلك الأسر، فبمجرد وصولهم لمراكز الشرط الحالية تبقى ذكرى مؤلمة ملاصقة للطفل والمرأة والأب من الجيران لوجودهم في تلك المواقع مهما كانت المبررات، حيث إن مراكز الشرط الحالية في الأصل مراكز مخصصة لاستقبال المقبوض عليهم من دوريات الأمن، ورجال البحث والتحري في مواقع متنوعة أثناء ارتكابهم للجرم، أو الصادر عليهم أوامر قبض من النيابة العامة، وإحالتهم للجهات القضائية لتطبيق العقوبات المقررة بحقهم بعد ارتكابهم لجرم معين، بعد ظهورهم في مواقع التواصل الاجتماعي بالجرم المشهود، بينما يكون الأصل التعامل مع قضايا الأسرة تقديم العلاج واحتواء المشكلة قبل تفاقمها وقبل إحالتها للجهات القضائية.

حتى لا يجد رب الأسرة نفسه مع اللصوص والمخمورين والأم بعيدة عن عالمها!

معالجة مختلفة

وفي مراكز الشرطة الأسرية والتي ثبت نجاحها في عدد من الدول، تكون المعالجة مختلفة، والنتائج شافية، حيث تكون مراكز الشرط الأسرية معدة في الأصل بهدف سرعة البت في قضايا الأسرة، لاحتوائها على مكاتب متخصصة بتسوية

المنازعات الأسرية ويكون العاملون فيها من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين من الذكور والإناث، وكوادر من أفراد الشرطة النسائية لاستقبال حالات العنف الأسري والتعامل معها بأسلوب مهني مختص بعيدًا عن الأساليب الأمنية التقليدية، وتكون الشرطة الأسرية معدة فقط لاستقبال القضايا المتعلقة بشؤون الأسرة، من حوادث العنف الأسري، وما يدخل في تصنيفاتها من قضايا التحرش وقضايا الطلاق التعسفي وتعليق المرأة وخطف الأبناء وقضايا النفقة وضرب الأزواج، والتعذيب الجسدي، حيث يكون ارتباط الشرطة الأسرية مباشرة بمحاكم الأسرة، والتي حدد القانون اختصاصها سابقاً بالنظر في جميع قضايا الأحوال الشخصية والتي تشمل الطلاق والنفقة والحضانة سواء بالنسبة للزوجة أو الأولاد أو الأقارب، وكذلك حضانة الأطفال، ويكون من أهداف الشرطة الأسرية استقبال القضايا المتعلقة بالأسرة المرتبطة - بالزوج، الزوجة، الأطفال-، وحصر جميع قضايا الأسرة في تلك المراكز بعد عزلها عن مراكز الشرط الحالة والمتعلقة بالقضايا الجنائية مثل قضايا السرقات، والتعاطي، والإدمان، والقتل، والقضايا المالية، والتي عادةً ما تكون مختصة في التعامل مع منظمات إجرامية متمرسة وعصابات خطيرة وقتلة، وتستلزم تعاملاً خاصاً مع هذه القضايا وجهداً مضاعفاً، وتعمل فكرة الشرطة الأسرية والتي لاقت نجاحاً في بعض الدول العربية التي خاضت التجربة في العمل الجاد على تحقيق العدالة السريعة وحفظ حقوق الزوج، والزوجة، والأطفال والحفاظ على الخصوصية على أيدي أخصائيين نفسيين واجتماعيين وقانونيين متمرسين في التعامل بالقضايا الأسرية والحد من تفاقم المشكلات الأسرية قبل وصولها للتقاضي في المحاكم.

وزارة الداخلية تمتلك كوادر مؤهلة للتعامل مع المشكلات الأسرية

حياة كريمة

وأولت المملكة اهتماماً كبيراً بقضايا الأسرة في المملكة للرقي بالأسرة السعودية وتعزيز مكانتها وحمايتها من كل المهددات والمخاطر المحتملة التي يمكن أن تعيق مسيرتها في البناء والتنمية، وقد أثمر هذا الاهتمام بالأسرة السعودية، عن ظهور عدة مراكز ومؤسسات وأنظمة تعني بشؤون الأسرة ومشكلاتها منذ وقت مبكر والاهتمام بقضايا الأسرة والمرأة والطفل وكبار السن في المنظمات والهيئات الدولية، ومن أبرز تلك الجهود المتعلقة بقضايا الأسرة مجلس شؤون الأسرة بالمملكة، حيث جاء إنشاء المجلس كمؤسسة وطنية بموجب قرار تنظيم مجلس شؤون الأسرة الصادر من مجلس الوزراء رقم (443) وتاريخ 20 /10 / 1437هـ امتداداً لحرص واهتمام الدولة بكيان الأسرة السعودية وأفرادها كونها النواة الأولى والأساسية للمجتمع، والتي يعول عليها الكثير في بناء مجتمع سليم وفاعل قادر على مواجهة التحديات والتحولات، وقد جاء إنشاء المجلس للرقي بالأسرة السعودية وتعزيز مكانتها وحمايتها من كل المهددات والمخاطر المحتملة التي يمكن أن تعيق مسيرتها في البناء والتنمية، حيث يعمل على الرقي بالأسرة السعودية من خلال التعاون مع الشركاء والجهات التنفيذية من الوزارات والهيئات ذات العلاقة ليوفر لها سُبل الحياة الكريمة، فهو بتنظيمه الحالي جهة تشرف على تطبيق الجهات للأنظمة المتعلقة بالأسرة، ومن مهامه إنشاء قاعدة بيانات تخدم قضايا الأسرة السعودية، مجلس شؤون الأسرة هو الجهة الرسمية التي تمثل المرأة والأسرة والطفل وكبار السن في المنظمات والهيئات الدولية، ويوحد كافة جهود القطاعات الحكومية فيما يتعلق بقضايا الأسرة بكافة فئاتها، ويقترح التنظيمات والبرامج التوعوية ويتابع التوصيات والاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة في المنظمات الدولية، ويجري الدراسات التي تخدم تنمية الأسرة السعودية وتعزز دورها، حيث يهدف المجلس إلى تطوير وتحسين مستوى الخدمات التي تُسهم في استقرار الأسرة اجتماعياً واقتصادياً لتتواءم مع رؤية المملكة الطموحة 2030 والتي جعلت الإنسان محور التنمية.

تسهم في الاستقرار الأسري.. وتحد

من نشوء جيل

ضـائع

أمان وطني

وكذلك جاء إنشاء برنامج الأمان الأسري الوطني، والذي يهدف إلى تعزيز دور المملكة في المجالات الإنسانية والمساهمة في إعداد الأنظمة الوطنية للتصدي للعنف الأسري وتعزيز الشراكة والتضامن مع كافة الجهات ذات العلاقة لتوحيد الجهود الوطنية المشتركة، والعمل على تجاوز العقبات والازدواجية في الأهداف والأداء ودعم البحوث والدراسات في مجال التصدي للعنف الأسري، وتوفير المعرفة وقواعد البيانات للأفراد والمؤسسات، وكذلك تأهيل وتدريب العاملين لدى مختلف الجهات ذات العلاقة للتعامل بفعالية مع قضايا العنف الأسري ورفع الوعي المجتمعي بأضرار العنف الأسري وتأثيراته السلبية على المجتمع على المدى البعيد، وتحسين جودة الخدمات المقدمة لضحايا العنف الأسري، وتطوير برامج الوقاية وتأهيل الضحايا، إضافةً إلى المساهمة في إعداد الاستراتيجيات والخطط الوطنية المستقبلية للتصدي للعنف الأسري، وقد حقق برنامج الأمان الأسري الوطني جهوداً جبارة وأسهم في إبراز مكانة المملكة عالمياً وجهودها في القضايا المتعلقة بشؤون الأسرة والطفل والمرأة.

أحوال شخصية

ويتناول نظام الأحوال الشخصية، الأحكام المنظمة للعلاقة الأسرية، بما يشمل الخطبة والزواج والمهر، وحقوق الزوجين والفرقة بينهما، والنفقات، وحضانة الأولاد، والنسب، والوصية، والإرث، والولاية والوصاية، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار الأسرة باعتبارها المكون الأساسي للمجتمع، وضبط السلطة التقديرية للقضاء، بما يعزز استقرار الأحكام القضائية، ويحد من الاختلاف في الأحكام، إضافةً إلى تأطير العلاقات بين أفراد الأسرة وحماية حقوقهم، وتسريع الفصل في المنازعات الأسرية، ويؤكد النظام الذي يعالج عدة موضوعات حق المرأة في إنفاق زوجها عليها بغض النظر عن حالتها المادية، ولو كانت غنية، فيما ستكون نفقة مجهول الأبوين على الدولة ما لم يتبرع بها أحد، وتشمل النفقة الطعام والمسكن والملبس والحاجيات الأساسية، وما تقرره الأنظمة ذات الصلة، كما يلزم بتوثيق الوقائع المتعلقة بالأحوال الشخصية، ومنها الطلاق والرجعة، خلال مدة زمنية محددة لذلك، وتعويض الزوجة تعويضاً عادلاً عند عدم التوثيق في حالات محددة بالنظام، وبحسب النظام الذي حدد عمر 18 عاماً سناً أدنى للزواج، يحق للمرأة فسخ عقد الزواج بإرادة منفردة في عدد من الأحوال، وتمكينها من توثيق الطلاق والمراجعة حتى مع عدم موافقة الزوج، ومراعاة ومصلحة الحفاظ على كيان الأسرة في حساب عدد الطلقات، ويحفظ أيضاً حقوق الأولاد كالحضانة ومنع المساومة بشيء منها بين الزوجين عند الفراق، ومراعاة مصلحة المحضون في المقام الأول أثناء تقرير أحكامها، حيث تربط أحقيتها بالأصلح له.

تسريع البت

وهدف إنشاء المحاكم الأسرية في وزارة العدل إلى تسريع البت في القضايا الأسرية، والحفاظ على الحقوق وترسيخ مبادئ العدالة والشفافية، وحماية حقوق الإنسان، وفق مقاصد الشريعة الإسلامية، والأخذ بأفضل الممارسات القضائية والدراسات الحديثة؛ ومواكبة المتغيرات والاستجابة للتحديثات والتحديات، والعمل على الإسهام في صون كيان الأسرة وحقوقها ومراعاة مصالحها، وتأطير العلاقة بين أفرادها، وسرعة إنجاز القضايا المتعلقة بها، والقدرة على التنبؤ بالأحكام القضائية واستقرارها، والحد من تباينها، ورفع جودة وكفاءة الأحكام في المحاكم والمتعلقة بالقضايا الأسرية خاصة، وتحرص وزارة العدل من خلال تعاملاتها مع القضايا الأسرية، ووفق صدور نظام الأحوال الشخصية إلى صون حقوق الإنسان، واستقرار الأسرة كمكوّن ونواةٍ أولى للمجتمع، بما يعزّزُ كيانها ويحمي حقوق أفرادها، والارتقاء بالخدمات وتحسين جودة الحياة، وسرعة الفصل في النزاعات المتعلقة بالأسرة، بما يعزز من شعور أفراد المجتمع بالعدالة وثقتهم بالسلطة القضائية.

وحرصت المملكة على التوسع في برامج والتوعية والإرشاد في قضايا العنف الأسري، ودعم المراكز الإرشادية في هذا المجال، إضافةً إلى التوسع في افتتاح عدد من الدور الخاصة بالتعامل مع قضايا العنف الأسري، وفتح خطوط الهاتف الإرشادي، وخط تلقي البلاغات من المتعرضين للعنف، والتعامل مع الحالات التي ترد للمستشفيات وإخضاعها للدراسة ووضع الحلول العاجلة لها بسرية.

عدة إنجازات

وتعد المرأة الأقرب للتعامل مع القضايا الأسرية، في المراكز الأمنية وقد حققت المرأة السعودية في السنوات الأخيرة عدة إنجازات في كافة المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، حيث حظيت في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان، وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- بتمكينها من العمل والمشاركة الفاعلة في بناء الوطن وتحقيق أهداف وتطلعات رؤية المملكة 2030، واستحداث الأنظمة التي كفلت حصولها على حقوقها، وإجراء تعديلات واسعة على عدد من الأنظمة واللوائح، بما يحمي حقوقها ويعزز حضورها في المجتمع، مستمدةً ذلك من الحقوق التي كفلتها لها الشريعة السمحة والمبادئ والأنظمة والاتفاقيات والمعاهدات، التي تضمن لها حياة كريمة وفرصاً متساوية، وكان لهذا التمكين دور في بناء الثقة بالمرأة السعودية، حيث تسارع حضورها في المجتمع وإسهاماتها المستمرة ومنافستها في كل الجوانب العملية والعلمية، ما انعكس على حضورها المشرف في المحافل المحلية والدولية.

مهام أمنية

وأصبحت المرأة السعودية تشارك في عدد من المهام الأمنية، التي يقوم على تنفيذها الأمن العام، وفي مقدمتها خدمة ضيوف الرحمن، حيث تم تعيين مجندات في القوات الخاصة لأمن الحرمين الشريفين، والأعمال الشرطية، كما تم تكليفها بالعمل في الإدارة العامة للأدلة الجنائية وفروعها، في تحقيق الشخصية -مضاهاة البصمة-، وفحص السوابق والتصوير الجنائي، وإجراء الفحوص الطبية الحيوية في مجال البصمة الوراثية(DNA) ، والمختبرات الجنائية، وفحص جميع العينات التي ترفع من مسرح الجريمة، وفحص ومضاهاة الخطوط في مجال التزييف والتزوير، لكشف ملابسات مختلف القضايا، إضافة إلى الأعمال الإدارية والمالية والموارد البشرية والمراجعة الداخلية، وتقنية المعلومات، والأنظمة كما أصبحت تشارك المرأة السعودية في أعمال الدفاع المدني، وإعداد الخطط التنفيذية لزيادة مشاركة المرأة في أعمال الدفاع المدني والأعمال المساندة، حسب الاحتياج، كذلك تقوم بالكشف الوقائي والتفتيش وتفقد أوضاع السلامة والأوضاع

الوقائية العامة في المنشآت، وكذلك تأهيل وتطوير العنصر البشـري في القطاع بإعداد مسار تدريبي لمنسوبات القطاع - عسكريين، مدنيين.-
وتشرف المرأة على عدد من المهام، في المدارس والجامعات، وذلك بالتثقيف والتوعية وتقديم الإرشادات المتعلقة بالسلامة، إضافةً إلى الإشراف على الأعمال التطوعية للمتطوعات خلال موسم الحج والعمرة، وتشكيل اللجان النسائية لتوظيف العنصر العسكري النسائي، والمشاركة في تطوير الأنظمة والتطبيقات التقنية، ودراسة اللوائح والأنظمة.
برامج تدريبية
وأصبحت المرأة السعودية تعمل اليوم في حرس الحدود وتسهم بشكل كبير في المشاركة في العديد من اللجان، والمشاركة في الفعاليات التوعوية بالأنشطة المختلفة للسلامة الشاطئية والبحرية والطبية، كما تعمل المرأة في قطاعات حرس الحدود في المراكز الحدودية، كمفتشات، ويوجد عدد منهن على اللائحة الصحية -طبيبة وأخصائيات-، وكذلك في الأعمال الإدارية مثل (القانونية -تقنية المعلومات -المالية -الإدارية -العلاقات العامة)، وفي كلية الملك فهد الأمنية تسهم المرأة في إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية والتطويرية لمنسوبات القطاعات الأمنية أثناء التأهيل وعلى رأس العمل، وتطوير المعايير اللازمة لضمان جودة التأهيل والتدريب، والمحافظة على الأمن والانضباط داخل مرافق الكلية، وتقديم الخدمة الطبية للمنسوبين وعائلاتهم، والقيام بالأعمال الإدارية المختلفة ذات العلاقة، والمشاركة في لجان قبول مجندات قطاعات وزارة الداخلية، التي ينظمها معهد التدريب النسائي الأمني في الكلية، والمشاركة في إعداد البرامج التوعوية والتثقيفية في الكلية، وفي المديرية العامة للسجون تشارك المرأة في الإشراف على إدارة السجون النسائية، وتنفيذ مهام السجون في الحراسة والنقل والحماية والمراقبة وتقديم الاستشارات التدريبية والدراسة الأمنية، إضافةً إلى عملها في المجالات الإدارية وإعداد الخطط والبرامج والمناهج، والعمل في مسارات التأهيل والإصلاح، كذلك إعداد الدراسات والأبحاث ضمن الإدارات المتخصصة والإسهام في برامج التوعية.
احترافية ومهنية
وفي قطاع مكافحة المخدرات أسهمت المرأة في مساندة الفرق الميدانية في عمليات القبض والتفتيش ونقل السجينات إلى الجهات المختصة، ومساندة الجهة المختصة في أعمال الشؤون الوقائية بإلقاء محاضرات وندوات، والمشاركة في المعارض الوقائية، وتدريب وتأهيل العناصر النسائية في معهد مكافحة المخدرات في الإدارة العامة للتدريب كما أثبت المرأة السعودية نجاحها في المركز الوطني للعمليات الأمنية حيث يناط بالمرأة في المركز العديد من المهام، مثل الأعمال الإدارية والتقنية وأعمال الجودة والتطوير، وتلقي البلاغات الأمنية الطارئة والاستفسارات على رقم الخدمة (911)، ومتابعة الملاحظات الواردة لغرف العمليات من الميدان وترحيلها للجهات المختصة، إضافةً إلى دورها في تحليل المعلومات وبناء المؤشرات وتحسين الأعمال ومشاركتها في حفظ النظام والأمن والسلامة داخل المنشأة.
وتجارب المرأة السعودية في أعمال قطاعات وزارة الداخلية يجعلها مؤهلة اليوم لقيادة العمل في مراكز الشرط الأسرية حال أُعتمدت، وإدارتها بجدارة والتعامل مع القضايا الأسرية باحترافية ومهنية، خاصةً المؤهلات في العلوم الاجتماعية في تخصصات علم النفس وعلم الاجتماع، وغيرها من التخصصات الأمنية.
تجارب دولية
وخاضت معظم دول أوروبا والعديد من الدول العربية والخليجية تجارب متنوعة للتعامل مع القضايا الأسرية في مراكز الشرط، حيث عمدت بعض الدول لاستحداث مكاتب تعني بالقضايا الأسرية داخل مراكز الشرط بهدف الحفاظ على الترابط الأسري والاجتماعي حيث تسمى بمكاتب القضايا الأسرية بمديريات الشرطة، وتلعب تلك المكاتب دورًا كبيرًا على المستوى الأمني والاجتماعي والإنساني والتربوي لإيجاد الحلول للمشاكل والقضايا الأسرية، والعلاقات الأخرى كالجيرة والأصدقاء وعلاقات العمل، فقد يقع سوء فهم أو شجار في هذه العلاقات وتصل إلى مركز الشرطة، وهنا يأتي دور مكتب القضايا الأسرية في إصلاح ذات البين من خلال شرطة وضباط تم تأهيلهم للقيام بهذه الواجب الاجتماعي، فهم يتحدثون بصوت الحكمة والعقل سعيًا منهم لإيجاد الحلول المناسبة؛ نظرًا لخصوصية هذه العلاقات العائلية والجيرة، باعتبار الترابط الأسري والاجتماعي هو إحدى ركائز ومقومات بناء المجتمعات وازدهارها.
وعندما يستقبل مكتب القضايا الأسرية بالمديريات الأمنية كالبلاغات، والقضايا المتمثلة في الشجارات، والعنف الأسري، والتغييب، والخلافات الزوجية، ومشاكل إهمال التحصيل الدراسي، تقوم هذه المكاتب بدورها من خلال اتباع إجراءات تتمثل في استلام القضايا الأسرية، واستدعاء أطراف النزاع والحديث معهم بودية وبأسلوب راقٍ يتضمّن تهدئة النفوس والاستدلال بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، فالإسلام حرص على أخوة المسلمين وتآلف قلوبهم، ونهى عن البغضاء وأمر بالسعي وإصلاح ذات البين بين المتخاصمين، وكل ذلك من أجل تحقيق مناخ أسري متكافل.
ومن ضمن واجبات مكتب القضايا الأسرية، إجراء عمليات البحث عن القضايا والظواهر الاجتماعية السلبية المنتشرة في المجتمع، والتي قد تتسبب في وقوع القضايا الأمنية ووضع الحلول الاستباقية والوقائية، من خلال توعية المجتمع بإضرار ومخاطر التفكك الأسري وسوء العلاقات الأسرية والجيرة. وحققت هذه المكاتب نجاحًا مميزًا في مجال إيجاد الحلول

للعديد من المشاكل الأسرية والاجتماعية التي قد تصل إلى الطلاق والتفكك الأسري وعدم وصول هذه الخلافات إلى المحاكم، إذ ساهمت فكرة استحداث مكاتب القضايا الأسرية في مراكز الشرط في التوفيق بين أطراف الخلافات الأسرية، وإيجاد الحلول المناسبة لها قبل وصولها للمحاكم وقبل تفاقم المشكلات الأسرية.

مطلب ضروري

وتبقى صرخات هؤلاء الأطفال الأبرياء، وأمهاتهم، وأيضاً الآباء المغلوبين على أمرهم، الذين وجدوا أنفسهم ضحية لخلاف أسري بسيط في مراكز الشرطة اليوم، وكأنها رسائل من ضحايا بالصدفة، حكمت عليهم ظروف الحياة، وقلة الوعي، والخلافات العابرة لتدفع بهم إلى بيئات غير مناسبة لهم لم يعتادوا على رؤيتها سوى في الأفلام، لتقول لنا حافظوا على كرامتنا، وسامحونا وأرشدونا، وقدموا لنا المشورة، والنصيحة، عبر استحداث مراكز الشرطة الأسرية، أو ما يطلق عليه في بعض الدول العربية شرطة الأسرة، أو الشرطة المجتمعية، للاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية في برامج الحد من القضايا الأسرية قبل وصولها للمحاكم، حيث بات استحدثها اليوم أمراً ملحاً للحد من تلك المناظر الحزينة، وأصبح استخدام القوة الناعمة ووجود مراكز الشرطة الأسرية المتخصصة في استقبال القضايا الأسرية مطلباً ضرورياً وصمام أمان للمجتمع، كما بات فصل قضايا الخلافات الأسرية عن القضايا الجنائية، وتشكيل شرطة أسرية على غرار محكمة الأسرة شيئاً مهماً في ضوء ما يتعرض له المجتمع اليوم من تغيرات.

المملكة تتقدم في 16 مؤشراً تعليمياً عالمياً

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 محرم 1444هـ - 21 أغسطس 2022م
https://www.alriyadh.com/1967561

حقّقت المملكة تقدمًا في المؤشرات المتعلقة بالتعليم والبحث والابتكار ضمن تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمي 2022، والصادر عن مركز التنافسيّة العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإداريةIMD ، التي تأتي في إطار اهتمام ودعم القيادة الحكيمة بالتعليم في جميع مراحله.

وقفز مركز المملكة إلى المركز الـ24 في التقرير مقارنةً بـ الـ32 العام 2021، وتقدم أربعة مراكز في محور التعليم، لتحتل المملكة المركز الـ37 مقابل الـ41 العام الماضي، إلى جانب الصعود مركزين في محور البنية التحتية العلمية، لتحقق المركز الـ30 هذا العام مقارنةً بالمركز الـ32 في 2021، ما أسهم في تقدم مركز المملكة في أحد المحاور الرئيسة في التقرير، وهو محور البنية التحتية، حيث وصلت المملكة للمركز الـ34 مقابل الـ36 العام الماضي مع محافظة المحور على مسار تصاعدي منذ العام 2018.

وحقق تعليم المملكة نتائج متقدمة في مؤشرات التعليم والبحث والابتكار ضمن مؤشرات التنافسية العالمية هذا العام، حيث صعدت المملكة تسعة مراكز في مؤشر إنجازات التعليم الجامعي لتتقدم إلى المركز الـ28 خلال العام 2022 مقارنة بـ 37 العام الماضي.

وقفزت المملكة إلى المركز الـ31 هذا العام في محور التصنيفات العالمية للجامعات، والذي يخص تصنيف مجلة «تايمز للتعليم العالي للجامعات العالمية» في مقابل المركز الـ39 العام 2021، إلى جانب الوصول للمركز 26 في مؤشر حقوق الملكية الفكرية خلال 2022 مقارنة بالمركز الـ30 العام الماضي.

»الموارد«: لا انتقال تلقائي بين الضمان القديم والمطور

المصدر: جريدة المدينة الاحد 23 محرم 1444هـ - 21 أغسطس 2022م
https://www.al-madina.com/article/801188

دعوة للتسجيل بمنصة «الدعم»

A A

دعت «وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية» جميع مستفيدي الضمان الاجتماعي القديم إلى التسجيل في «منصة الدعم والحماية الاجتماعية» لضمان الانتقال إلى النظام المطور وذلك لوجود اختلاف بين النظامين. وأكدت عبر حسابها الرسمي على منصة «تويتر» مؤخرًا ردًا على استفسارات المواطنين على أنه لا يوجد انتقال تلقائي بين الضمان الاجتماعي والمطور، وذلك بسبب اختلاف البيانات المطلوبة بين النظامين. وأوضحت أنه يتوجب على مستفيدي الضمان الاجتماعي السابق التسجيل في منصة الدعم والحماية الاجتماعية مع ملاحظة أنه لن يتم إسقاطهم من المنصة الحالية، وقالت الوزارة: إنها ستتابع من تعذر تسجيلهم لمساعدتهم في عملية التسجيل.. وكانت الوزارة أودعت 1 أغسطس 2022م مبلغ الضمان الاجتماعي المطور والقديم في الحسابات البنكية للمستفيدين، بعد توحيد موعد الصرف بتاريخ 1 من الشهر الميلادي، ومن المقرر أن تنتهي مهلة التسجيل في 31 أكتوبر المقبل. ويبلغ عدد المستفيدين من الضمان قرابة مليون أسرة، ويجرى شهريًا تحديث بيانات المستحقين لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه خاصة أنه من إيرادات الزكاة.

شروط الضمان الاجتماعي المطور:

-أن يكون المستفيد سعودي الجنسية مقيمًا بشكل دائم في المملكة باستثناء (المرأة غير السعودية المتزوجة من سعودي، والأرملة والمطلقة غير السعودية ولها أبناء سعوديون، وأبناء الأرملة وأبناء المطلقة السعودية من زوج غير سعودي، والأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام والأرامل ذوات الأيتام اللاتي لديهن بطاقات تنقل.)

-ألا يقل الدخل المحتسب للمستقل أو الأسرة عن الحد الأدنى المحتسب للمعاش وهو 1100 ريال لعائل الأسرة و550 ريالًا لكل فرد في الأسرة.

-استيفاء متطلبات الوزارة المتعلقة بتقديم خدمات الصحة والتعليم للأبناء، والالتزام ببرامج التدريب والتوظيف للقادرين من أفراد الأسرة.

-ألا يكون مقيمًا في أحد الدور أو المراكز الإيوائية التي ترعاها الدولة.

-ألا يمتلك أصولًا ذات قيمة عالية.

-إذا كان للعائل أكثر من أسرة فتعد كل أسرة مستقلة وتستحق معاشًا مستقلًا.

-ألا يؤثر في استحقاق الأسرة للمعاش كون أحد أفرادها يقيم لغرض الدراسة خارج المدينة التي فيها الأسرة.

خطوات التسجيل في الضمان الاجتماعي المطور:

•الذهاب إلى موقع وزارة الموارد البشرية.

•إنشاء حساب جديد.

•الانتقال إلى الخدمات الإلكترونية والضغط على خدمة معاش الضمان الاجتماعي المطور.

•تسجيل وإدخال كافة البيانات المطلوبة.

•التأكيد على البيانات المدخلة.

•يتم إرسال رسالة بقبول الطلب أو الرفض مع توضيح السبب.

خطة لزيادة التوظيف وتطوير مخرجات التعليم

المصدر: جريدة المدينة الاحد 23 محرم 1444هـ - 21 أغسطس 2022م
https://www.al-madina.com/article/801187

تعكف الهيئة العامة للصناعات العسكرية على لائحة متخصصة لزيادة توطين الكوادر البشرية وموائمة مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات قطاع الصناعات العسكرية ودعم مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطوير قاعدتها في القطاع، وطرحت الهيئة مسودة اللائحة امام المهتمين والمتخصصين قبل اقرارها بصيغتها النهائية فيما لن تنطبق على الجهات العسكرية والأمنية.

وتتكون منظومة رأس المال البشري لقطاع الصناعات العسكرية من الهيئة، والجهات المستفيدة والجامعات والمعاهد والجهات التعليمية والتدريبية، والشركات والمؤسسات الصناعية العسكرية، والجهات الحكومية الداعمة مثل وزارة الموارد البشرية ووزارة الاستثمار، ووزارة التعليم، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وهيئة تقويم التعليم والتدريب، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والجهات الاخرى ذات الصلة، وبموجب الضوابط، فإن الهيئة تتولى دراسة نسب التوطين المناسبة للمهن بشكل عام، والمهن المهمة للقطاع بشكل خاص ورفعها للمجلس الاستشاري وموائمة مخرجات التعليم الفني والتدريب مع احتياجات قطاع الصناعات العسكرية، واستقطاب الكفاءات والعمل مع الجهات ذات الصلة؛ لتوجيه الدعم المالي اللازم لتمكين استدامة رأس المال البشري وتطوير فرص الاستثمار في التعليم والتدريب.

كما تتولى الهيئة مراقبة أداء مؤشرات رأس المال البشري في القطاع، والتي تشمل نسب التوطين في المهن الهندسية والفنية والإدارية وتحديد العلوم والمهارات التي يجب تضمينها في معايير الاعتماد للبرامج التعليمية والتدريبية ذات الصلة للتحقق من توفرها، وأي متطلبات أخرى تساهم في تحسين جودة مخرجات التعليم ويجوز للهيئة طلب البيانات والمعلومات ذات الصلة من جميع المنشآت العاملة في قطاع الصناعات العسكرية، وتشمل الخطط المستقبلية لتنمية رأس المال البشري، وخطط التوظيف، ونقص المهارات، والتقارير الدورية، وتلتزم المنشآت العاملة في القطاع بإعداد خطة تطوير رأس المال البشري، ورفعها إلى الهيئة لاعتمادها، وفقًا للمتطلبات وشروط الهيئة، وتكثف الهيئة دعمها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومراقبة أدائها فيما يتعلق برأس المال البشري.

***أهداف المجلس الاستشاري للهيئة**

-زيادة مساهمة الكوادر الوطنية في القطاع

-تثبيت رصيد الأمان وتقليل الانكشاف المهني

-حصر المهن الحرجة بالقطاع

-تحديد الحد الأدنى السنوي للتوطين

-اعتماد إطارٍ زمني لبدء تنفيذ التوطين

-تحديد الدعم المالي المطلوب

-اعتماد «مؤشرات أداء» في الخطة التنفيذية

-اعتماد الخطط التعليمية والتدريبية

-تحديد نوع التدخل والإنفاذ المطلوب

-اعتماد خطة التوطين للمهن في القطاع

المخالفات والجزاءات الإدارية

-الإنذار الإداري للمنشأة المخالفة

-تعليق الترخيص حسب المدة التي تراها الهيئة

-المنع من التقديم على المنافسات المستقبلية للعقود العسكرية.

الزكاة والضريبة تُجري تعديلات على اللائحة التنفيذية لضريبة التصرفات العقارية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 23 محرم 1444هـ - 21 أغسطس 2022م
https://www.al-madina.com/article/801069

أجرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تعديلات على اللائحة التنفيذية لضريبة التصرفات العقارية، تضمنت عددًا من الاستثناءات من ضريبة التصرفات العقارية، أبرزها استثناء التصرّف في العقار، من قبل أي شخص لمطورٍ عقاريّ مرخّصٍ لمزاولة أنشطة البيع والتأجير على الخارطة على أن يكونَ العقار مخصّصًا لأحدِ مشاريع البيع على الخارطة، إلى جانب عدد آخر من الاستثناءات، حيث سيبدأ العمل بها ابتداءً من اليوم الجمعة 21 محرم 1444هـ الموافق 19 أغسطس 2022م.

وأوضحت الهيئة أن من الاستثناءات الأخرى من الضريبة، التصرف في العقار من قبل شخص طبيعي لشركة يملك جميع حصصها أو أسهمها، بشرط عدم حدوثِ تغييرٍ بنسبةِ ملكيته لمدة لا تقل عن (5) سنوات. والتصرف في العقار بين الشركاتِ التي تكون جميع حصصها أو أسهمها مملوكة من نفس الشخص، بشرط عدم حدوثِ تغييرٍ في نسبة الملكية في الشركة المتصرف لها لمدة لا تقل عن (5)سنوات.

كما شملت الاستثناءات من ضريبة التصرفات العقارية، التصرف في العقار دون مقابل لشركة مؤسسة في المملكة تكون جميع حصصها أو أسهمها مملوكة من قبل وقف ذري أو خيريّ، بشرطِ عدمِ حدوثِ تغييرٍ في نسبةِ الملكيّة للشركة المتصرّف لها لمدة (5) سنوات، بالإضافة إلى استثناء جديد يتعلق برد العقارِ لمالكِه السابقِ بسببِ إلغاءِ التصرّف العقاريّ الموثق بالتراضي بينَ أطرافهِ، وذلك خلال مدةٍ لا تتجاوزُ 90 يومًا من تاريخِ توثيقِ التصرّف العقاري محل الإلغاء، وبشرطِ عدم حدوث أي تغيير على وصف العقار و ردّ كامل قيمته.

ودعت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المكلفين والمهتمين، إلى التواصل معها لأي استفسارات تتعلق بالتعديلات الجديدة على لائحة ضريبة التصرفات العقارية، وذلك عبر الرقم الموحد لمركز الاتصال (19993)، الذي يعمل على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، أو حساب "اسأل الزكاة والضريبة والجمارك" على تويتر **(zatca_Care)** أو من خلال البريد الإلكتروني **(infozatca.gov.sa)**أو

عبر المحادثات الفورية على الموقع الإلكتروني.**(zatca.gov.sa)**

يُذكر أن ضريبة التصرفات العقارية تُفرض بنسبة(5%) من إجمالي قيمة التصرف العقاري والذي يتم بموجبه نقل ملكية العقار من شخص أو منشأة إلى شخص آخر أو منشأة أخرى،سواء من خلال البيع، أو المعاوضة أو الهبة أو ما يماثلها من تصرفات عقارية أخرى، مع وجود بعض التصرفات المستثناة وفق أحكام لائحة ضريبة التصرفات العقارية، كما أنه يجب أن تُسجل أي عملية تصرف عقاري على منصة التصرفات العقارية الخاصة بهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، موضحًا فيها البيانات الدقيقة للعقار، وتحديد الاستثناء المتعلق بالتصرف العقاري وذلك قبل أن يتم الإفراغ العقاري لدى كاتب العدل أو الموثق المعتمد.

نموذج لبنود عقود يعتبرها البعض تعسفية.. ولا تحتمل التغيير أو المفاوضة عليها

عقود الإذعان.. القضاء يتدخل في حال إثبات الضرر

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 16 محرم 1444هـ - 14 أغسطس 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2112848

أجمع مختصون وعدليون على أن عقود الإذعان التي يحررها طرف دون تدخل الطرف الآخر في مجالات حياتية هي عقود معتبرة، وتخضع للقواعد القانونية ويحق للقضاء التدخل لتخفيف بنودها متى ما ثبت وجود تعسف. واطلعت «عكاظ» على حكم صدر من المحكمة التجارية في جدة لم يلتفت فيه إلى تطبيق بند ورد في عقد إذعان بين شركة تأجير ومستثمر سعودي.

ويقول المحامي والمستشار القانوني بندر محمد حسين العمودي، إن عقود الإذعان صيغة من صيغ إبرام العقود تعتمد على استخدام نموذج للعقد يعده أحد طرفي العلاقة التعاقدية بصورة منفردة ويعرضه على الطرف الآخر الذي ليس له إلا الموافقة كما هو أو رفضه دون أن يغيره أو يفاوضه فيه، ومن أمثلة ذلك عقود التمويل والتوظيف، فالجهات التمويلية تقدم عقداً جاهزاً مُصاغاً لصالحها، وكذا الحال عقود التوظيف، وليس للطرف إلا القبول بالعقد كما هو أو رفضه، وجزء كبير من هذه العقود تنطوي على مخاطر كبيرة وشروط تعسفية وعدم توازن وعدم تكافؤ، فنجد كفة الميزان التعاقدية تميل

للطرف الذي صاغ العقد، فهي علاقة غير متكافئة بين طرف قوي يفرض شروطه، وآخر ضعيف عليه أن يقبل العقود كما هي دون أن يحق له تغييرها أو التفاوض بشأنها.

أما الأحكام القانونية المترتبة على عقود الإذعان، فيكون للطرف المذعن المتضرر حق المطالبة بتخفيف الشروط المتعسفة. ويضيف المحامي العمودي، أن نظام العمل والعمال السعودي نص في المادة 8، أنه «يبطل كل شرط يخالف أحكام هذا النظام، ويبطل كل إبراء، أو مصالحة عن الحقوق الناشئة للعامل بموجب هذا النظام، أثناء سريان عقد العمل، ما لم يكن أكثر فائدة للعامل»، عليه فللقاضي الحق في تعديل الشروط التعسفية أو إعفاء الطرف المُذعَن من الالتزامات الناتجة عن العقد الذي يحمل طابع التعسف ويلحق خسارة كبيرة بالطرف المُذعَن ويعرضه لإرهاق كبير أثناء تنفيذ العقد. والقاضي له رد الالتزام المرهق إلى القدر المعقول، أو وقف تنفيذ الالتزام بعد التأكد من ثبوت التعسف. وسلطة القاضي هنا ليست مطلقة بل هي مقيدة بمراعاة روح العدالة والإنصاف لرفع الضرر عن المتضرر وعدم الإضرار بالطرف الآخر، وفي المملكة لم تصدر نصوص خاصة تنظم عقد الإذعان، إلا أن قواعد وأحكام الشريعة تتناول العقد وكيفية حماية أطرافه.

طرف قوي وآخر ضعيف

المحامية سمية الهندي، أوضحت أن عقد الإذعان هو أن يكون أحد طرفي العقد أقوى من الآخر، ويقدم له عقداً جاهزاً لا يكون أمام الطرف الآخر إلا قبوله كما هو أو رفضه، ولها أوجه كثيرة في الحياة اليومية كالعقود التأجيرية والتمويلية والسفر وعقود البنوك والبطاقات الائتمانية، والعقود الموحدة في تأجير وبيع العقارات، ووثائق شركات التأمين والاتصالات والمياه وغيرها.

ولفتت إلى أن القضاء يحق له التدخل لبسط سلطته التقديرية في فض أي تشابك في عقود الإذعان طبقاً للقاعدة الشرعية (لا ضرر ولا ضرار). وأوضحت أن من شروط عقود الإذعان أن يكون محل العقد منافع أو سلعاً يكون الناس بحاجة إليها ولا يكون لهم غنى عنها، كالكهرباء، والماء، والهاتف، والغاز. وبينت أن عقد الإذعان غالباً ما يكون مكتوباً بصفة مسبقة، والطرف القوي في عقد الإذعان غالباً ما يكون محتكراً للسلعة أو الخدمة، وإذا تم التوقيع على العقد المذعن من قبل الطرف الثاني المتعاقد - المذعن إليه - فإن ذلك يعتبر رضاء منه بكافة بنود العقد ولا يمكنه التنصل منها، ولكن يكون له حق المطالبة بتخفيف هذه الشروط المتعسفة التي تصب فقط في مصلحة الطرف الأول الأقوى الذاعن.

تخضع للقانون

والمراجعة القضائية

لفت القاضي السابق في المحكمة الجزائية المتخصصة الشيخ الدكتور يوسف غرم الله الغامدي، إلى أن عقود الإذعان أو عقود الانضمام عقود تربط بين أطراف على سلع أو منتجات، وأقرب الأمثلة انطباقاً عليها هي عقود الكهرباء والمياه والاتصالات ونحوها من العقود التي لا يملك فيها أحد الأطراف إلا الإيجاب والقبول، وهذه العقود في القانون السعودي هي عقود معتبرة وتخضع للقواعد القانونية والنصوص النظامية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية التي تقوم على أسس ثابتة وواضحة وراسخة، منها قوله ﷺ: (لا ضرر ولا ضرار)، ومنها ما يشترط في العقود من عدم الموانع، ومنها الغبن والجهالة ونحوها، وبذلك فإن عقود الانضمام أو الإذعان هي عقود تقع تحت إشراف الدولة المباشر وذلك لضمان صحتها وخلوها من الضرر والاحتكار الضار والغبن وغير ذلك، كالاستغلال لطالبي المنتج أو الخدمة أو توفيرها بطريقة مخلة أو منعها بطريقة غير نظامية؛ ولذلك فعقود الانضمام أو عقود الإذعان هي عقود صحيحة نظاماً ومحكومة بموجب الأنظمة والقوانين وتقع تحت إشراف الدولة المباشر ولها متعلقات بعموم المواطنين والحاجات العامة والتأثير المباشر الأقصى واستقرارهم؛ ولذلك فإن هذه العقود كسائر العقود تخضع للقانون العام والنظام، وأيضاً عليها مزيد من الرقابة والإشراف والعناية لخصوصيتها وتأثيرها وعمومها وأهمية وصولها للجميع بالطريقة الصحيحة والكيفية العادلة الأمينة، ومثل هذه العقود هي عقود حديثة نشأت مع تطور العصر وتحضر الدول ومدنيتها، وأول ما ظهرت كما قيل في فرنسا، ثم انتشرت وظهرت الحاجة لها، ولا ينبغي الإكثار على عقود الإذعان وتخويف الناس منها وأنها سالبة للحرية أو أنها محرمة شرعاً، بل العكس هي عقود قانونية فيها الإيجاب والقبول ويوجد فيها حرية تعاقدية تناسب خصوصها وعمومها وظروفها.

محكمةتتدخل

في عقد إذعان

رصدت «عكاظ» نموذج تدخل محكمة سعودية لإبطال عقد إذعان بين مستثمر وشركة متخصصة في تأجير المركبات، وقررت المحكمة إبطال شرط غرامة التأخير في العقد استناداً إلى ما قدمه المستثمر أمام المحكمة التجارية في جدة بأن العقد وقع دون أن يتدخل في صياغة بنوده، وهو عقد إذعان حرر من طرف واحد دون إرادة الطرف الآخر، ويحق للقاضي تعديل الشروط التعسفية في العقد مثل شرط غرامة فسخ العقد وقررت المحكمة في معرض حكمها النهائي شطب غرامات تأخير الأقساط وغرامة فسخ العقد واعتبرت الغرامات وقيمة الإصلاحات من أكل المال بالباطل، وألزمت

المحكمة المستثمر بسداد مبلغ 55 ألف ريال لشركة التأجير قيمة عقد الإيجار وشطب المبلغ الذي تطالب به شركة التأجير وقدره 100 ألف ريال وبات الحكم قطعياً.
وتلخصت الدعوى في أن شركة متخصصة في تأجير المركبات قررت فسخ عقد مبرم بينها ومستثمر لاستئجار سيارات بمبلغ 160 ألفاً مقسمة إلى دفعات شهرية، ورفضت المحكمة الغرامات التي فرضتها شركة التأجير على المستثمر بسبب فسخ العقد لتأخره عن السداد، وأوضح المستثمر في دعواه أن الشركة فرضت عليه عمولات تأخير لعدم سداد المستحقات رغم سحب عدد من المركبات. وأجابت الشركة في ردها على المحكمة أنها سحبت المركبات استناداً إلى العقد المبرم بينها والمستثمر، إذ يجيز ذلك الاتفاق المبرم بينهما وتستحق الشركة أن يدفع المستثمر غرامة فسخ العقد وفقاً للاتفاق الموقع بينهما، وتمسكت بتنفيذ بنود العقد، ورفض المستثمر الغرامات المفروضة عليه متمسكاً أن العقد وقع دون أن يتدخل في صياغة بنوده وهو عقد إذعان حرر من طرف واحد دون إرادة الطرف الآخر ويحق للقاضي تعديل الشروط التعسفية في العقد مثل شرط غرامة فسخ العقد، وبعد جلسات عدة استمعت فيها المحكمة إلى كافة الأطراف، واطلعت على العقد والمذكرات المتبادلة خلصت إلى أن العقد بين الطرفين عقد إيجار تمويلي، وأن شركة السيارات لا تستحق أي غرامات وردت في نص العقد، وأنها مما أعدته المحكمة من أكل المال بالباطل، وحكمت بإلزام المستثمر بإكمال قيمة الأقساط فقط وعدم استحقاق شركة التأجير ما يزيد على المبلغ المحكوم به في ما يخص العقد بين الطرفين.

«الجوازات»: لا يُسمح بإضافة التابعين لصاحب الجواز الرئيسي.. يجب إصدار جواز مستقل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 محرم 1444هـ - 21 أغسطس 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2112795

أعلنت المديرية العامة للجوازات، أنه لا يُسمح بإضافة التابعين لصاحب الجواز الرئيسي، بل يجب إصدار جواز سفر مستقل لكل شخص.
وكشفت أنه في حال الرغبة بإصدار جواز سفر للشخص المضاف مع الأم، فيتم حجز موعد ومراجعة إدارة الجوازات لإتمام إجراء الفصل وإصدار جواز سفر مستقل.
وأكدت أنه يتم استلام جواز سفر التابع من قبل ولي الأمر أو المفوض من قبله بمراجعة إدارة الجوازات في منطقة المستفيد، علماً أنه يتطلب حجز موعد مسبق.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مجلس الوزراء: ارتفاع الناتج المحلي للقطاع الزراعي من مستهدفات الرؤية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 23 محرم 1444هـ - 21 أغسطس 2022م
https://www.aleqt.com/2022/08/16/article_2372821.html

قدر مجلس الوزراء الجهود المبذولة لتنمية المحتوى المحلي في مختلف القطاعات وتعظيم أثره الاقتصادي في الناتج المحلي، لتحقيق مستهدفات رؤية 2030، ومن ذلك ما حققه القطاع الزراعي من ارتفاع يعد الأعلى في تاريخه متجاوزا 72 مليار ريال، وبمعدل نمو وصل إلى 7.8 في المائة مقارنة بالعام السابق.

ووافق المجلس خلال جلسته أمس في قصر السلام في جدة، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، على القواعد المنظمة لبرنامج الكفاءات والمتعاقدين، وضوابط تأمين الملابس العسكرية.

وتناول مجلس الوزراء خلال الجلسة، مجمل المحادثات التي جرت بين المملكة وعدد من الدول خلال الأيام الماضية، ومنها الرسالتان اللتان تلقاهما خادم الحرمين الشريفين وولي العهد، من رئيسي بنجلادش وكوستاريكا، والاتصال الهاتفي الذي تلقاه ولي العهد، من رئيس وزراء باكستان.

وأوضح الدكتور ماجد القصبي وزير الإعلام المكلف، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس استعرض كذلك تقارير عن تطورات الأوضاع ومجرياتها في المنطقة، والجهود الدولية المبذولة تجاهها، بما يحافظ على أمن المنطقة واستقرارها.

واطلع المجلس على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء في مجلس الوزراء بشأنها.

وقرر المجلس تفويض وزير الخارجية أو من ينيبه بالتباحث مع مجلس الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي، في شأن إعداد مشروع اتفاقية مقر بين الحكومة السعودية والمجلس، في ضوء اتفاقيات المقر المبرمة بين المملكة والمنظمات الدولية، واتفاقية مزايا وحصانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتفويض وزير الثقافة أو من ينيبه بالتباحث مع منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو» في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الثقافي بين وزارة الثقافة السعودية ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو»، والتباحث مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو» في شأن مشروع مذكرة تفاهم لإطلاق المرصد العربي للترجمة بين وزارة الثقافة والمنظمة.

كما قرر تفويض وزير النقل والخدمات اللوجستية أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب البحريني في شأن مشروعي مذكرتي تفاهم في مجالي سلامة وصيانة الطرق ومستقبل النقل بين وزارة النقل والخدمات اللوجستية السعودية ووزارة المواصلات والاتصالات في البحرين، وتفويض وزير الصحة أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب الأوزبكي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين وزارة الصحة السعودية ووزارة الصحة في أوزبكستان، وتفويض رئيس مجلس إدارة هيئة تقويم التعليم والتدريب أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب الإماراتي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة ووزارة التربية والتعليم في الإمارات للتعاون في مجال تطوير أدوات التقويم والقياس والاعتماد.

ووافق المجلس على اتفاقين في مجالي توظيف العمالة، والعمالة المنزلية بين حكومتي السعودية وبوروندي، ومذكرة تفاهم بين النيابة العامة السعودية ووزارة العدل الجزائرية.

وجدد المجلس عضوية الدكتور عبدالحميد الحرقان "رئيسا"، والدكتور عبداللطيف آل الشيخ، والدكتور عبدالرحمن الماجد، في اللجنة المنصوص عليها في المادة الـ 35 من نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية، وتعيين الدكتور عبدالعزيز الحمودي، والدكتور عبدالرحمن الأحمري عضوين في اللجنة.

مواكبة المتغيرات

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 محرم 1444هـ - 21 أغسطس 2022م
https://www.alriyadh.com/1967560

خالد الربيش

خلال السنوات الماضية من عمر رؤية 2030، نال قطاع العقار المحلي اهتماماً رسمياً، استهدف إعادة توظيف إمكاناته، وتحفيز العاملين فيه عبر سن أنظمة وتشريعات نجحت في تنظيم القطاع من الداخل، وتخليصه من الارتجالية التي تسببت - خلال وقت سابق - في ارتفاع أسعار المنتجات العقارية إلى مستوى مُبالغ فيه، نتج عنها أزمة سكن أقلقت المواطنين.

ومنذ قررت الدولة تبنّي ملف الإسكان وهي حريصة على تطوير القطاع، ودعمه بما يلزم؛ ليكون أحد القطاعات الاستثمارية الكبرى المساندة للاقتصاد الوطني، فضلاً عن الرغبة الجادة في تحقيق مستهدفات الرؤية، بزيادة نسبة التملك السكني إلى 70 % بحلول 2030، وهو ما خطت فيه البلاد خطوات كبيرة وملموسة.

مسار التشريعات الجديدة لتطوير القطاع كان ولا يزال يمثل مسلسلاً لا تنتهي حلقاته، تُقدم عليه الدولة طالما أنه يصب في صالح القطاع والعاملين فيه، والمستفيدين منه، وخلال سنوات الرؤية شهدنا حزمة تشريعات مهمة، عالجت عيوب القطاع وعززت الحراك فيه، وفق آليات عمل محددة تستهدف إيجاد حلول ناجعة وسريعة تهدف إلى تأمين سكن لكل مواطن ومواطنة، تُعفيهم من الاعتماد على الإيجار.

مشهد الاهتمام والدعم الرسمي لقطاع العقار امتد إلى أبعد من ذلك، عندما أقدمت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على مواكبة متغيرات المرحلة بإجراء تعديلات على اللائحة التنفيذية لضريبة التصرفات العقارية، تضمنت عددًا من الاستثناءات من ضريبة التصرفات العقارية، في خطوة عكست حرص الحكومة الواضح على التخفيف عن كاهل المواطنين والشركات من تبعات تداول العقار وانتقال ملكيته بين الأفراد أو الشركات.

قائمة الاستثناءات تضمنت حالات كثيرة، كانت تراعي مصالح أصحاب العقارات من جانب، ودعم برامج الإسكان والمطورين العقاريين المرخصين من جانب آخر، وبرز هذا الأمر في استثناء التصرّفُ في العقار من قبل أي شخص لمطورٍ عقاريّ مرخّصٍ لمزاولة أنشطة البيع والتأجير على الخارطةِ، على أن يكونَ العقارُ مخصّصًا لأحدِ مشاريع البيع على الخارطة.

ويجب ألا ننسى أن ضريبة التصرفات العقارية هي ضريبة بنسبة 5 % من قيمة العقار الذي يراد بيعه أو نقل حيازته، تم فرضها في العام 1442هـ، بهدف إعفاء المبيعات العقارية من ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15 %، دعماً من الدولة لأبناء الوطن وتخفيفاً عنهم، وحرصاً على رعايتهم، وتلمساً لحاجاتهم ومراعاةً لظروفهم.

الوصول للقمة.. المواطن العالمي

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 محرم 1443هـ - 21 أغسطس 2022م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2112826

أنمار مطاوع

القناعة قيمة جميلة وأنيقة وبراقة.. بكل ما يُراق حولها من عبارات يمتدحها ويتزلفها ويثني عليها؛ وهي تستحق كل ذلك.
هذا الكلام صحيح ولا يختلف عليه عاقلان.. ولكن، إذا وضعت القناعة في غير مكانها.. تصبح غير صحيحة وغير صحيّة. على سبيل المثال، حين توضع القناعة في طريق النّمو والتطوّر.. تصبح غير صحيّة، بل لو وضعت في طريق الإبداع.. تصبح عدوة له.
هكذا هي رؤية 2030 بقيادة أمير الرؤية محمد بن سلمان.. ليس لها سقف قناعة.. تسعى للوصول إلى أبعد نقطة.. وما بعدها.
)تدريب منتهي بالتوظيف)، هو هاشتاق مستقبل المملكة خلال السنوات القادمة. خطوة عبقرية لصناعة المواطن العالمي.. ومرحلة استباقية تأسيسية لبرنامج تنمية القدرات البشرية. ومن واقع الحال، هو قناعة تتبناها كل المنشآت: الحكومية والأهلية؛ البنوك (الرياض والبلاد مثالاً)، الشركات (البحر الأحمر، وتنفيذ، وأرامكو مثالاً)، الوزارات (الاتصالات مثالاً).. والقائمة لا تنتهي. توجّه دولة لصناعة مستقبل.
تدريب منتهي بالتوظيف أصبح واقعاً للتحول نحو العالمية. مؤسسة (مسك) على سبيل المثال، فتحت باب التقديم - انتهى أمس السبت - لـ(برنامج قمة)، الذي يستقطب الخريجين والخريجات الجامعيين بهدف تمكينهم من اكتساب المهارات المطلوبة من خلال دورات تدريبية معتمدة ومتخصصة لمسيرتهم العملية. الجميل في هذه المبادرات؛ ولا تزال مسك مثالاً يحتذى به، أنها براتب شهري.. بالإضافة إلى مميزات أخرى أهمها (تأمين طبي VIP يشمل العائلة والوالدين).. في تخصصات متعددة كإدارة الأعمال، وإدارة المشاريع، ونظم المعلومات الإدارية، وعلوم الحاسب.. والقائمة تطول.. - علما أن هناك مبادرات تشمل أيضاً خريجي الثانوية والدبلومات.. ومن هم على رأس العمل.-
)تدريب منتهي بالتوظيف) هو حلم كل مجتمع.. وكل نظم العالم تعلم جيداً أن هذا هو الطريق الصحيح لبناء عقول بشرية.. ومجتمع عالمي يقود اقتصاد العالم نحو المستقبل، يقوم على أساس (المعرفة ومجتمع المعرفة).. والأهم هو صناعة التكامل في الجهود الوطنية الحكومية والأهلية لتحقيق (المعرفة ..Know How (فهي نتيجة للاستخدام الأمثل والاستثمار الأفضل لمعادلة حكيمة طرفاها السلطة والمال.
تدريب منتهي بالتوظيف يعني: التنمية المستدامة، والتطوير المستمر، والإبداع الذي يتجاوز - دائماً - حدود القناعة.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 محرم 1443هـ - 21 أغسطس 2022م https://www.alriyadh.com/1967516
	المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 23 محرم 1444هـ - 21 أغسطس 2022م https://www.aleqt.com/2022/08/21/article_2375616.html